

التقرير النهائي - لتحقيق مكافحة الإغراق

أغطية الألمنيوم سهلة الفتح لعب المشروبات

جمهورية الصين الشعبية

AD-25-2

سبتمبر 2026

ضد الواردات من

ذات منشأ أو المصدرة من

رقم التحقيق

التاريخ

النسخة غير السرية

الفهرس

أولاً- المقدمة.....	3
ثانيًا - الإجراءات.....	3
ثالثًا - الأطراف المعنية.....	4
رابعًا - تقرير الحقائق الأساسية.....	4
خامسًا - قوائم الأسئلة وتفاصيل التحقيق.....	5
سادسًا - جلسات الاستماع.....	8
سابعًا - المعلومات المتاحة.....	8
ثامناً - الصناعة المحلية.....	8
تاسعًا - المنتج المشابه.....	8
عاشراً -الواردات من الدول المعنية.....	9
حادي عشر - تحديد الإغراق.....	9
ثاني عشر - تحديد الضرر.....	15
ثالث عشر - المسببات الأخرى للضرر.....	22
رابع عشر- العلاقة السببية.....	23
خامس عشر- النتائج.....	23
سادس عشر - التوصية.....	24

أولاً - المقدمة

(1) وفقاً للفقرة الخامسة من المادة العاشرة من اللائحة التنفيذية لنظام المعالجات التجارية في التجارة الدولية "اللائحة"، وبعد دراسة المعلومات والبيانات المقدمة من قبل الأطراف المعنية المشاركة في هذا التحقيق، أعدت وكالة المعالجات التجارية "الوكالة" بالهيئة العامة للتجارة الخارجية "الهيئة" هذا التقرير لعرض النتائج النهائية والتوصية التي توصلت إليها بالتحقيق الجاري.

ثانياً - الإجراءات

أ. الشكوى

(2) تلقت الوكالة شكوى مؤيدة مستندياً من شركة المصنع الوطني لأغطية العلب المحدودة "نافسل" تتوافر فيها الشروط المنصوص عليها بالمادة الرابعة والخامسة من اللائحة، وتم تسجيل الشكوى في سجل الشكاوى برقم (ADC-25-2-NF) بتاريخ 2025/08/28م، وتدعي الصناعة المحلية في الشكوى أن الواردات من منتج أغطية الألمنيوم سهلة الفتح لعب المشروبات بأقطار من 50 مم إلى 63 مم (أغطية الألمنيوم سهلة الفتح) ذات منشأ أو المصدرة من جمهورية الصين الشعبية "الصين" ترد إلى المملكة العربية السعودية "المملكة" بأسعار مُغرقة وتسبب لها ضرراً مادياً، وتم إشعار حكومة الدولة المعنية بتلقي الشكوى بتاريخ 2025/09/17م.

ب. إعلان بدء التحقيق

(3) صدر قرار محافظ الهيئة ببدء التحقيق رقم (AD-25-2) بتاريخ 2025/09/29م، وتم نشر إعلان رقم (9) بشأن بدء التحقيق في الجريدة الرسمية "أم القرى" بتاريخ 30 سبتمبر 2025م وبالموقع الإلكتروني للهيئة.

ج. فترة التحقيق

(4) فترة التحقيق من 2024/01/01م إلى 2024/12/31م، وفترة تقييم الضرر من 2021/01/01م إلى 2024/12/31م.

د. المنتج الخاضع للتحقيق

(5) المنتج الخاضع للتحقيق هو: أغطية الألمنيوم سهلة الفتح لعب المشروبات.

(6) وصف المنتج: أغطية ألمنيوم سهلة الفتح لعب المشروبات وهي أغطية من خام الألمنيوم المطلي من الجانبين بمواد طلاء قياسية معتمدة لمنع التفاعل بين الألمنيوم والمشروبات بعد التعبئة بالإضافة إلى وجود طبقة نحيفة ورقيقة مطاطية من معجون يحتوي على مادة اللاتكس توضع على الحافة لمنع التسرب، وتكون هذه الأغطية بأقطار تتراوح من 50 مم (200) إلى 63 مم (209) وبسمكات مختلفة، كما أن هناك خصائص للأغطية حسب طريقة الفتح حيث يوجد أغطية عروة مسحوبة بحيث تنفصل العروة مع لسان الفتح عن الغطاء عند فتح العلبة وأغطية عروة باقية حيث تظل العروة متصلة بالغطاء بعد الفتح بينما يهبط اللسان داخل العلبة، وتستخدم هذه الأغطية لتغطية علب المشروبات الغازية وعلب العصائر وعلب مشروبات الطاقة وغيرها من المشروبات المماثلة.

(7) طرازات المنتج كما يلي:

- غطاء الألمنيوم سهل الفتح عادي B64 مقاس 200 (200B64)
- غطاء الألمنيوم سهل الفتح عادي B64 مقاس 202 (202B64)
- غطاء الألمنيوم سهل الفتح CDL/ISE مقاس 200 (200CDL/200ISE)
- غطاء الألمنيوم سهل الفتح CDL/ISE مقاس 202 (202CDL/202ISE)

- غطاء الألمنيوم سهل الفتح عادي NR مقاس 209 (209)
- (8) المسمى والوصف الموضح أعلاه يمثل نطاق المنتج الخاضع للتحقيق وأي معلومات إضافية أو مصطلحات أخرى مُقدمة تهدف إلى مساعدة الأطراف المعنية على تحديد المنتج الخاضع للتحقيق.
- (9) يندرج المنتج الخاضع للتحقيق تحت البند الجمركي: (830990700000) من التعريف الجمركية المتكاملة.

ثالثًا - الأطراف المعنية

أ. المنتجون المحليون

1. شركة المصنع الوطني لأغطية العلب المحدودة "نافسل".

ب. حكومات الدول المعنية

حكومة جمهورية الصين الشعبية.

ج. المنتجون والمصدرون الأجانب

1. شركة Xiamen Baofeng Trading Co., Ltd.

2. شركة Enpack Metals Technology (Yangzhou) Co., Ltd.

3. شركة Zhuhai Bright Packaging Technology Co, Ltd.

4. شركة Easy Open Lid Industry Corporation Yiwu

د. الاتحادات والغرف الأجنبية

1- China Chamber of Commerce for Import and Export of Machinery and Electronic Products.

هـ. المستخدمون

1. شركة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لصناعة المرطبات "مينابيف".

2. شركة اتحاد صناعة العلب.

رابعًا - تقرير الحقائق الأساسية

(10) قامت الوكالة بإتاحة تقرير الحقائق الأساسية والافصاحات السرية الخاصة بالأطراف المعنية بتاريخ 2026/08/13م على حساباتهم في النظام الإلكتروني للمعاملات التجارية، وكذلك ارسال تقرير الحقائق الأساسية لسفارة الصين بالمملكة، وتم منح مهلة سبعة أيام لإرسال التعليقات.

(11) تلقت الوكالة تعليقات على الافصاحات السرية من شركة Xiamen Baofeng Trading Co., Ltd. وشركة Enpack Metals Technology (Yangzhou) Co., Ltd.

(12) قامت الوكالة بدراسة جميع التعليقات الواردة إليها بعناية وتم التعليق عليها وفق كل موضوع ذو علاقة في القسم الحادي عشر.

خامسًا - قوائم الأسئلة وتفاصيل التحقيق

- (13) قامت الوكالة بتاريخ 2025/09/30م بإتاحة قوائم الأسئلة ونسخة من إعلان بدء التحقيق وأسئلة العينة على الموقع الإلكتروني العام للهيئة وعلى النظام الإلكتروني للمعاملات التجارية (TRES) للأطراف المعنية.
- (14) كما قامت الوكالة بتاريخ 2025/09/30م بإرسال نسخة من إعلان بدء التحقيق والنص غير السري للشكوى وربط تحميل قوائم الأسئلة من موقع الهيئة العام وذلك لكل من الأطراف المعنية المعروفة لدى الوكالة وحكومة الصين من خلال سفارتها بالمملكة لتقوم بإرسالها للمنتجين والمصدرين غير المعروفين لدى الوكالة والذين قاموا بتصدير المنتج الخاضع للتحقيق إلى المملكة خلال فترة التحقيق.
- (15) كما قامت الوكالة بإتاحة فرصة للأطراف المعنية وفقًا للفقرة الخامسة من المادة الثامنة من اللائحة التعليق وإبداء الملاحظات على الشكوى وإعلان بدء التحقيق خلال 37 يومًا من تاريخ إرسال الإشعار بالإعلان والنص غير السري للشكوى.
- (16) تلقت الوكالة طلبات من بعض الأطراف المعنية لتمديد مهلة الإجابة على قائمة الأسئلة، وقامت الوكالة بتاريخ 2025/10/28م بمنح كافة الأطراف المعنية وفقًا للفقرة الثالثة من المادة التاسعة من اللائحة 10 أيامًا إضافية للإجابة على قوائم الأسئلة انتهت بتاريخ 2025/11/16م.
- (17) قامت الوكالة بتاريخ 2026/08/13 بإشعار الأطراف المعنية بالحقائق الأساسية وفق ما هو موضح في القسم (رابعًا).
- أ. المنتجون المحليون

1. شركة المصنع الوطني لأغطية العلب المحدودة

- (18) تلقت الوكالة بتاريخ 2025/11/03م إجابة الشركة على قائمة الأسئلة، وقامت الوكالة بدراسة وتحليل الإجابة حيث تبين وجود بعض البيانات غير المستوفاة أو التي تحتاج مزيدًا من الاستيضاح، وعليه قامت الوكالة بتاريخ 2026/01/28م بإرسال خطاب الأسئلة التكميلية للشركة، وتلقت الوكالة بتاريخ 2026/02/04م إجابة الشركة على الأسئلة التكميلية.
- (19) قامت الوكالة بتاريخ 2026/03/04م بمراسلة الشركة لطلب إجراء زيارة تحقق ميدانية للبيانات الواردة في الإجابة على قائمة الأسئلة والأسئلة التكميلية متضمنًا التاريخ المقترح للزيارة، وتلقت الوكالة موافقة الشركة على التاريخ المقترح، وقد قامت الوكالة بتاريخ 2026/03/29م بإرسال المخطط التمهيدي لزيارة التحقق الميدانية للشركة، وتم إجراء زيارة التحقق الميدانية للشركة خلال الفترة من 2026/04/12م إلى 2026/04/16م.

ب. المنتجون والمصدرون الأجانب

1. شركة Xiamen Baofeng Trading Co., Ltd.

- (20) قامت الشركة بالتسجيل كطرف معني بالتحقيق بتاريخ 2025/10/14م من خلال النظام الإلكتروني للمعاملات التجارية.
- (21) تلقت الوكالة بتاريخ 2025/10/20م إجابة الشركة والشركات المرتبطة بها Xiamen Baofeng Group Co., Ltd. و Xiamen Baofeng Industrial (Hubei) Co., Ltd. على أسئلة العينة، كما قامت الوكالة بتاريخ 2025/10/23م بإرسال نتيجة العينة للشركة تفيد بعدم اللجوء لاستخدام أسلوب العينة.
- (22) تلقت الوكالة بتاريخ 2025/11/16م إجابة الشركة والشركات المرتبطة بها على قوائم الأسئلة، وقامت الوكالة بدراسة وتحليل الإجابات وتبين وجود بعض البيانات غير المستوفاة أو التي تحتاج مزيدًا من الاستيضاح، وقامت الوكالة بتاريخ 2026/02/16م بإرسال الأسئلة التكميلية الخاصة بالشركة والشركات المرتبطة بها وتم منحهم 15 يومًا للإجابة.
- (23) تلقت الوكالة بتاريخ 2026/02/23م طلب من الشركة بمد فترة الإجابة على الأسئلة التكميلية وقامت الوكالة بالموافقة على طلب الشركة ومنح 7 أيام إضافية للرد على الأسئلة التكميلية انتهت بتاريخ 2026/03/10م.

- (24) تلقت الوكالة بتاريخ 2026/03/10م الإجابة على الأسئلة التكميلية الخاصة بالشركة والشركات المرتبطة بها، وقامت الوكالة بتاريخ 2026/03/30م بمراسلة الشركة لطلب إجراء زيارة تحقق ميدانية للبيانات الواردة في الإجابة على قائمة الأسئلة والأسئلة التكميلية متضمناً التاريخ المقترح للزيارة، وتلقت الوكالة موافقة الشركة على التاريخ المقترح، وقامت الوكالة بتاريخ 2026/05/03م بإخطار حكومة جمهورية الصين الشعبية بنية إجراء زيارة تحقق ميدانية للشركة والشركات المرتبطة بها، كما قامت الوكالة بتاريخ 2026/04/29م بإرسال المخطط التمهيدي لزيارة التحقق الميدانية للشركة والشركات المرتبطة بها، تم إجراء زيارة التحقق الميدانية في الفترة من 2026/05/18م إلى 2026/05/22م.
- (25) تلقت الوكالة بتاريخ 2026/08/19م تعليقات الشركة على الإفصاح السري الخاص بها والمرسل لها ضمن تقرير النتائج الأساسية.

2. شركة Enpack Metals Technology (Yangzhou) Co., Ltd.

- (26) قامت الشركة بالتسجيل كطرف معني بالتحقيق بتاريخ 2025/10/17م من خلال النظام الإلكتروني للمعاملات التجارية.
- (27) تلقت الوكالة بتاريخ 2025/10/21م رد الشركة والشركة المرتبطة بها Enpack International (Hong Kong) Co., Ltd. على أسئلة العينة، كما قامت الوكالة بتاريخ 2025/10/23م بإرسال نتيجة العينة للشركة تفيد بعدم اللجوء لاستخدام أسلوب العينة.
- (28) تلقت الوكالة بتاريخ 2025/11/16م إجابة الشركة والشركة المرتبطة بها على قوائم الأسئلة، وقامت الوكالة بدراسة وتحليل الإجابات وتبين وجود بعض البيانات غير المستوفاة أو التي تحتاج مزيداً من الاستيضاح، وقامت الوكالة بتاريخ 2026/02/08م بإرسال الأسئلة التكميلية الخاصة بالشركة والشركة المرتبطة بها وتم منحهم 15 يوماً للإجابة.
- (29) تلقت الوكالة بتاريخ 2026/02/11م طلباً من الشركة بتمديد فترة الإجابة على الأسئلة التكميلية، وقامت الوكالة بقبول طلب الشركة ومنح 7 أيام إضافية للإجابة على الأسئلة التكميلية انتهت بتاريخ 2026/03/02م.
- (30) تلقت الوكالة بتاريخ 2026/03/01م الإجابة على الأسئلة التكميلية الخاصة بالشركة والشركة المرتبطة بها، وقامت الوكالة بتاريخ 2026/03/30م بمراسلة الشركة لطلب إجراء زيارة تحقق ميدانية للبيانات الواردة في الإجابة على قائمة الأسئلة والأسئلة التكميلية متضمناً التاريخ المقترح للزيارة، وتلقت الوكالة موافقة الشركة على التاريخ المقترح، وقامت الوكالة بتاريخ 2026/05/03م بإخطار حكومة جمهورية الصين الشعبية بنية إجراء زيارة تحقق ميدانية للشركة، كما قامت الوكالة بتاريخ 2026/04/28م بإرسال المخطط التمهيدي لزيارة التحقق الميدانية للشركة والشركة المرتبطة بها، تم إجراء زيارة التحقق الميدانية في الفترة من 2026/05/11م إلى 2026/05/15م.
- (31) تلقت الوكالة بتاريخ 2026/08/20م تعليقات الشركة على الإفصاح السري الخاص بها والمرسل لها ضمن تقرير النتائج الأساسية.

3. شركة Zhuhai Bright Packaging Technology Co, Ltd.

- (32) قامت الشركة بالتسجيل كطرف معني بالتحقيق بتاريخ 2025/10/14م من خلال النظام الإلكتروني للمعاملات التجارية.
- (33) تلقت الوكالة بتاريخ 2025/10/17م رد الشركة على أسئلة العينة، كما قامت الوكالة بتاريخ 2025/10/23م بإرسال نتيجة العينة للشركة تفيد بعدم اللجوء لاستخدام أسلوب العينة.
- (34) لم تقدم الشركة الرد على قائمة الأسئلة، وقامت الوكالة بتاريخ 2026/01/01م بإخطار الشركة من خلال النظام الإلكتروني للمعاملات التجارية بأن الشركة تعتبر طرفاً غير متعاون وفقاً لأحكام الفقرة السابعة من المادة العاشرة من اللائحة التنفيذية لنظام المعاملات التجارية في التجارة الدولية، وبناءً على ذلك فقد تم اعتبار الشركة طرفاً غير متعاون.

4. شركة Easy Open Lid Industry Corporation Yiwu

- (35) قامت الشركة بالتسجيل كطرف معني بالتحقيق بتاريخ 2025/10/15م من خلال النظام الإلكتروني للمعاملات التجارية.
- (36) لم تقدم الشركة الرد على أسئلة العينة والرد على قائمة الأسئلة، وقامت الوكالة بتاريخ 2026/01/01م بإخطار الشركة من خلال النظام الإلكتروني للمعاملات التجارية بأن الشركة تعتبر طرفاً غير متعاون وفقاً لأحكام الفقرة السابعة من المادة العاشرة من اللائحة التنفيذية لنظام المعاملات التجارية في التجارة الدولية، وبناءً على ذلك فقد تم اعتبار الشركة طرفاً غير متعاون.

ج. الاتحادات والغرف الأجنبية

1. China Chamber of Commerce for Import and Export of Machinery and Electronic Product

- (37) قام ممثل الغرفة التجارية الصينية بالتسجيل كطرف معني بالتحقيق بتاريخ 2025/10/13م من خلال النظام الإلكتروني للمعاملات التجارية.

د. المستخدمون

1. شركة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لصناعة المرطبات

- (38) قامت الشركة بالتسجيل كطرف معني بتاريخ 2025/10/14م من خلال النظام الإلكتروني للمعاملات التجارية.
- (39) تلقت الوكالة بتاريخ 2025/11/16م إجابة الشركة على قائمة الأسئلة، وقامت الوكالة بدراسة وتحليل الإجابة حيث تبين وجود بعض البيانات غير المستوفاة أو التي تحتاج مزيداً من الاستيضاح، وعليه قامت الوكالة بتاريخ 2026/01/28م بإرسال خطاب الأسئلة التكميلية للشركة، تلقت الوكالة بتاريخ 2026/02/01م طلباً من الشركة بتمديد فترة الإجابة على الأسئلة التكميلية، وقامت الوكالة بقبول طلب الشركة مع منحها 5 أيام إضافية، وتلقت الوكالة بتاريخ 2026/02/09م إجابة الشركة على الأسئلة التكميلية.
- (40) قامت الوكالة بتاريخ 2026/03/02م بمراسلة الشركة لطلب إجراء زيارة تحقق ميدانية للبيانات الواردة في الإجابة على قائمة الأسئلة والأسئلة التكميلية متضمناً التاريخ المقترح للزيارة، وتلقت الوكالة موافقة الشركة على التاريخ المقترح، وقد قامت الوكالة بتاريخ 2026/03/29م بإرسال المخطط التمهيدي لزيارة التحقق الميدانية للشركة، وتم إجراء زيارة التحقق الميدانية للشركة خلال الفترة من 2026/04/05م إلى 2026/04/07م.

2. شركة اتحاد صناعة العلب

- (41) قامت الشركة بالتسجيل كطرف معني بالتحقيق بتاريخ 2025/10/17م من خلال النظام الإلكتروني للمعاملات التجارية.
- (42) تلقت الوكالة بتاريخ 2025/11/14م إجابة الشركة على قائمة الأسئلة، وقامت الوكالة بدراسة وتحليل الإجابة حيث تبين وجود بعض البيانات غير المستوفاة أو التي تحتاج مزيداً من الاستيضاح، وعليه قامت الوكالة بتاريخ 2026/01/28م بإرسال خطاب الأسئلة التكميلية للشركة، تلقت الوكالة بتاريخ 2026/02/02م طلباً من الشركة بتمديد فترة الإجابة على الأسئلة التكميلية، وقامت الوكالة بقبول طلب الشركة مع منحها 5 أيام إضافية، وتلقت الوكالة بتاريخ 2026/02/10م إجابة الشركة على الأسئلة التكميلية.
- (43) قامت الوكالة بتاريخ 2026/03/02م بمراسلة الشركة لطلب إجراء زيارة تحقق ميدانية للبيانات الواردة في الإجابة على قائمة الأسئلة والأسئلة التكميلية متضمناً التاريخ المقترح للزيارة، وتلقت الوكالة موافقة الشركة على التاريخ المقترح، وقد قامت الوكالة بتاريخ 2026/03/29م بإرسال المخطط التمهيدي لزيارة التحقق الميدانية للشركة، وتم إجراء زيارة التحقق الميدانية للشركة خلال الفترة من 2026/04/08م إلى 2026/04/09م.

هـ. المستوردون

(44) لم يعلن أي من المستوردين التجاريين عن أنفسهم كطرف معني في هذا التحقيق.

سادسًا - جلسات الاستماع

(45) لم تعقد الوكالة جلسة استماع نظرًا لعدم تلقيها أي طلب من الأطراف وذلك وفقًا لأحكام الفقرة السابعة من المادة التاسعة من اللائحة.

سابعًا - المعلومات المتاحة

(46) وفقًا للمادة السادسة والأربعون من اللائحة فإن عدم تعاون الطرف المعني أو مخالفته المعايير والمواصفات، أو تقديمه معلومات غير حقيقية أو غير كاملة أو تقديمه للمعلومات بعد الفترات الزمنية المحددة دون الحصول على موافقة كتابية من الوكالة بتمديد فترة تقديم المعلومات، يترتب عليه أحقية الوكالة في رفض جميع أو جزء من المعلومات المقدمة من الطرف المعني واستخدام عوضًا عنها المعلومات المتاحة لدى الوكالة بما في ذلك المعلومات التي قدمتها الصناعة المحلية في الشكوى، وذلك بغرض التوصل إلى النتائج الأولية أو النهائية السلبية أو الإيجابية بالتحقيق.

ثامنًا - الصناعة المحلية

أ. الشركة مقدمة الشكوى

(47) شركة المصنع الوطني لأغطية العلب المحدودة وتمثل (55.5%) من حجم إنتاج الصناعة المحلية، حيث تُعد نسبة كبيرة من إجمالي إنتاج المنتج المشابه بالمملكة وبالتالي تمثل "الصناعة المحلية" وفقًا للمادة الأولى من نظام المعالجات التجارية في التجارة الدولية.

ب. الشركة المؤيدة للشكوى

(48) شركة محمود سعيد المحدودة لعب وأغطية المشروبات هي الشركة المؤيدة للشكوى.

(49) تلقت الوكالة من الشركة المؤيدة للشكوى بيانات عن حجم إنتاجها ومبيعاتها خلال فترة تقييم الضرر والذي انعكس على المؤشر الخاص بالزيادة في الواردات المغرقة نسبة للإنتاج والاستهلاك وعلى المؤشر الخاص بحجم السوق والحصص السوقية، بينما اعتمدت الوكالة فقط على بيانات الشركة مقدمة الشكوى في تقييم الآثار السعيرية والمؤشرات الاقتصادية للصناعة المحلية.

تاسعًا - المنتج المشابه

(50) المنتج المشابه هو: أغطية ألومنيوم سهلة الفتح لعب المشروبات

(51) وصف المنتج: أغطية ألومنيوم سهلة الفتح لعب المشروبات، وهي أغطية من خام الألومنيوم المطلي من الجانبين بمواد طلاء قياسية معتمدة لمنع التفاعل بين الألومنيوم والمشروبات بعد التعبئة بالإضافة إلى وجود طبقة نحيفة ورقية مطاطية من معجون يحتوي على مادة اللاتكس توضع على الحافة لمنع التسرب، وتكون هذه الأغطية بأقطار تتراوح من 50 مم (200) إلى 63 مم (209) وبسمكات مختلفة، كما أن هناك خصائص للأغطية حسب طريقة الفتح حيث يوجد أغطية عروة مسحوبة بحيث تنفصل العروة مع لسان الفتح عن الغطاء عند فتح العلبة وأغطية عروة باقية حيث تظل العروة متصلة بالغطاء بعد

الفتح، بينما يهبط اللسان داخل العلبة وتستخدم هذه الأغشية لتغطية علب المشروبات الغازية، وعلب العصائر، وعلب مشروبات الطاقة، وغيرها من المشروبات المماثلة .

(52) طرازات المنتج كما يلي:

- غطاء الألمنيوم سهل الفتح عادي B64 مقاس 200	(200B64)
- غطاء الألمنيوم سهل الفتح عادي B64 مقاس 202	(202B64)
- غطاء الألمنيوم سهل الفتح CDL/ISE مقاس 200	(200CDL/200ISE)
- غطاء الألمنيوم سهل الفتح CDL/ISE مقاس 202	(202CDL/202ISE)
- غطاء الألمنيوم سهل الفتح عادي NR مقاس 209	(209)

عاشراً - الواردات من الدول المعنية

(53) قامت الوكالة لأغراض التحقق من حجم الواردات المُغرقة بطلب بيان تفصيلي للواردات من البند الجمركي (830990700000) من هيئة الزكاة والضريبة والجمارك خلال فترة تقييم الضرر بناءً على ما ورد للوكالة من أوصاف وبنود جمركية من الأطراف المعنية بالتحقيق، حيث قامت الوكالة بمعالجة الواردات التي تحصلت عليها بهدف الحصول فقط على حجم الواردات من المنتج الخاضع للتحقيق.

جدول رقم (1)

الوحدة: ألف غطاء

الواردات خلال فترة التحقيق

الدولة	حجم الواردات	% النسبة
الصين	2,820,252	85%
الواردات الأخرى	501,611	15%
إجمالي واردات المملكة	3,321,863	100%

(54) تبين للوكالة أن نسبة الواردات المُغرقة من المنتج الخاضع للتحقيق ذات منشأ أو المصدرة من الصين تمثل 85% من إجمالي واردات المملكة خلال فترة التحقيق، وأن هذه النسبة ليست قليلة الشأن ولا تقل عن 3% من إجمالي واردات المملكة من المنتج الخاضع للتحقيق خلال فترة التحقيق وفقاً للفقرة السابعة من المادة السادسة من اللائحة.

حادي عشر - تحديد الإغراق

أ. المنهجية العامة للقيمة العادية

(55) تقوم الوكالة في القيمة العادية بتحديد ما إذا كان إجمالي المبيعات المحلية للشركة المعنية من المنتج المشابه في سوق دولة التصدير تساوي 5% أو أكثر من مبيعاتها للتصدير الموجهة إلى المملكة، وذلك وفقاً لأحكام الفقرة الرابعة من المادة الرابعة عشر من اللائحة.

(56) كما تقوم الوكالة بدراسة ما إذا كان إجمالي المبيعات المحلية الكافية تتم في مجرى التجارة العادي من حيث السعر، وذلك عن طريق تحديد ما إذا كانت نسبة المبيعات الربحية من هذه المبيعات لا تقل عن 80% من إجمالي حجم المبيعات المحلية للشركة ومن ثم يتم تحديد القيمة العادية لهذه المبيعات المحلية على أساس سعر البيع في السوق المحلي لجميع الصفقات خلال فترة التحقيق، بينما إذا تم التوصل إلى أن نسبة المبيعات الربحية من هذه المبيعات أقل من 80% من إجمالي حجم

المبيعات المحلية، فيتم تحديد القيمة العادية على أساس سعر البيع في السوق المحلي للصفقات الربحية فقط خلال فترة التحقيق وذلك بعد تقييم ما إذا كانت المبيعات الربحية كافية، وذلك وفقاً لأحكام الفقرة الخامسة من المادة الرابعة عشر من اللائحة.

(57) أما إذا كانت المبيعات المحلية للشركة المعنية من المنتج المشابه في سوق دولة التصدير تتم كلها أو بعضها من خلال أطراف مرتبطة، تقوم الوكالة بدراسة الأدلة المقدمة لها حول عدم تأثير حالة الارتباط على الأسعار والأدلة المقدمة عن أسعار البيع إلى أطراف مستقلة لغرض تحديد ما إذا كان سيتم الاعتماد على أسعار تلك المبيعات من عدمه، ومن ثم يتم تقييم ما إذا كانت المبيعات المحلية للشركة كافية وتتم في مجرى التجارة العادية من حيث السعر، وذلك وفقاً لأحكام الفقرة الثانية من المادة الرابعة عشر من اللائحة.

(58) إذا تبين للوكالة أن المبيعات المحلية للشركة المعنية من المنتج المشابه في السوق المحلي لدولة التصدير غير كافية أو أنها لا تتم في مجرى التجارة العادية، فيتم تقدير القيمة العادية على أساس تكلفة الإنتاج في دولة المنشأ مضافاً إليها هوامش مناسبة من الأرباح، والتكاليف العامة والبيعية والإدارية، بشرط أن تتفق مع مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً وبشرط أن تعكس هذه البيانات بشكل معقول التكاليف المرتبطة بإنتاج وبيع المنتج.

ب. المنهجية العامة لسعر التصدير

(59) تقوم الوكالة بتحديد سعر التصدير وفقاً لأحكام المادة الخامسة عشرة من اللائحة وبناءً على البيانات التي ترد في الإجابة على قوائم الأسئلة والأسئلة التكميلية والتي يتم التحقق منها أو لما يتوفر لديها من بيانات مقدمة من جهات حكومية في المملكة، وذلك بعد إجراء التسويات اللازمة للوصول بسعر التصدير عند مستوى باب المصنع.

ج. المنتجون والمصدرون الأجانب

جمهورية الصين الشعبية

1. شركة Xiamen Baofeng Trading Co., Ltd.

أ. القيمة العادية

(60) قدمت الشركات المرتبطة التي تقوم بإنتاج المنتج المشابه وبيعه في السوق المحلي الصيني Xiamen Baofeng Group Co., Ltd. و Xiamen Baofeng Industrial (Hubei) Co., Ltd. صفقات البيع المحلي من المنتج المشابه التي تمت خلال فترة التحقيق على أساس مستويات "تسليم باب العميل، وتسليم باب المصنع"

(61) بناءً على المعلومات التي قدمتها الشركات المرتبطة وما تم التوصل إليه من معلومات خلال زيارة التحقق الميدانية، قررت الوكالة عدم استخدام معلومات المبيعات المحلية في تحديد القيمة العادية وذلك وفقاً للأسباب التي تم مشاركتها مع الشركة في الإفصاح السري الخاص بها.

(62) قامت الوكالة بتقدير القيمة العادية للمبيعات المحلية من المنتج المشابه مستوى باب المصنع وفقاً للمنهجية العامة.

(63) بلغ المتوسط المرجح للقيمة العادية المقدرة مستوى باب المصنع **** يوان صيني/غطاء.

ب. سعر التصدير

(64) قدمت الشركة الفواتير والصفقات الخاصة بصادراتها من المنتج الخاضع للتحقيق إلى المملكة خلال فترة التحقيق على أساس مستويات تسليم CIF، وقامت الوكالة بالتحقق من تلك البيانات خلال زيارة التحقق الميدانية.

(65) بناءً على المعلومات التي قدمتها الشركة وما تم التوصل إليه من معلومات خلال زيارة التحقق الميدانية، قامت الوكالة لتحديد سعر التصدير عند مستوى باب المصنع بإجراء التسويات التالية: المردودات، التأمين البحري، النقل البحري، النقل الداخلي،

المناولة، المصاريف البنكية، تكلفة الائتمان، مصاريف التوثيق لفاتورة التصدير، مصاريف شهادة الصحة، ضريبة القيمة المضافة، هامش ربح المصدر، هامش المصاريف البيعية والعامة والإدارية والتمويلية المعدل للشركة المصدرة، تكلفة أداء العقد.

(66) بلغ المتوسط المرجح لسعر التصدير مستوى باب المصنع **** يوان صيني/غطاء.

ج. تعليقات الشركة على الإفصاح السري الخاص بها ورد الوكالة عليها:

(67) اعترضت الشركة على التسويات الخاصة بهامش الربح وهامش المصاريف البيعية والعامة والإدارية والمصاريف التمويلية المعدل والتي تم خصمها من سعر التصدير موضحة أن شركة Xiamen Baofeng Trading Co., Ltd. تباع إلى عملاء مستقلين في المملكة بأسعار حقيقة وشفافة وقابلة للتحقق ولا تندرج ضمن الظروف المنصوص عليها في أحكام المادة 2.3 موضحة أنه في حالة عدم وجود دليل على أن سعر التصدير غير موثوق به فيجب استخدام هذا السعر كسعر تصدير ولا يوجد مبرر أو أساس لبناء أو تقدير سعر التصدير، كما ادعت الشركة أن هذه التسويات لا تمثل نفقات تم تكبدها فعلياً في عملية التصدير مثل الشحن والتأمين لكي يتم خصمها وأن هذه التسويات أدت إلى تخفيض سعر التصدير باب المصنع ليقارب التكلفة بدون ربح، كما ادعت الشركة أنه بتلك التسويات تم خصم الربح من سعر التصدير بينما يتم الاحتفاظ بالربح في القيمة العادية.

(68) توضح الوكالة عدم قيامها ببناء أو تقدير سعر التصدير ولا التطرق إلى عدم الوثوق في سعر التصدير لوجود علاقة ارتباط أو ترتيبات تعويضية بين شركة Xiamen Baofeng Trading Co., Ltd. والمستوردين بالمملكة، وإنما قامت بإجراء التسويات اللازمة على أسعار تصدير شركة Xiamen Baofeng Trading Co., Ltd. للمملكة للوصول بسعر التصدير إلى مستوى باب المصنع في ظل علاقة الارتباط بين شركة Xiamen Baofeng Group Co., Ltd. و Xiamen Baofeng Trading Co., Ltd. ومن ضمن هذه التسويات تسوية هامش الربح وتسوية هامش المصاريف البيعية والعامة والإدارية والمصاريف التمويلية المعدل (المصاريف البيعية والعامة والإدارية والمصاريف التمويلية الأخرى) والخاصة بالمصدر شركة Xiamen Baofeng Trading Co., Ltd. والتي يستوجب خصمهم حيث تم الاعتماد على هامش الربح وهامش المصاريف البيعية والعامة والإدارية والمصاريف التمويلية المستخرجين من قائمة الدخل المجمعة لعام 2024م لشركة Xiamen Baofeng Group Co., Ltd. لعمل هذه التسويات، وتشير الوكالة إلى أنه تم تعديل هامش المصاريف البيعية والعامة والإدارية والمصاريف التمويلية المستخرج من قائمة الدخل المجمعة وذلك بتخفيضه بقيمة المصاريف البنكية ومصاريف التوثيق الخاصة بفاتورة التصدير والمصاريف الخاصة بشهادة الصحة (Health Certificate) حتى لا يكون هناك أي تكرار للتسويات. كما توضح الوكالة أنها استخدمت قائمة الدخل المجمعة لعام 2024م لاستخراج تلك الهوامش مع عدم الاعتماد على قائمة الدخل الخاصة بشركة Xiamen Baofeng Trading Co., Ltd. للحصول على هوامش مناسبة أو معبرة بقدر الإمكان حيث أن الهوامش الخاصة بقائمة دخل شركة Xiamen Baofeng Trading Co., Ltd. لا يمكن الاعتماد عليها وذلك لوجود علاقة ارتباط بين Xiamen Baofeng Trading Co., Ltd. و Xiamen Baofeng Group Co., Ltd. وذلك على مناسبة هامش المصاريف البيعية والعامة والإدارية والمصاريف التمويلية ولما اتضح من خلال الزيارة بأن شركة Xiamen Baofeng Trading Co., Ltd. تستفيد من جزء من المصاريف الخاصة بشركة Xiamen Baofeng Group Co., Ltd.، كذلك كون هامش الربح غير معبر حيث يعتمد على متوسط أسعار بيع شركة Baofeng Trading Co., Ltd. طبقاً لسياستها في الأسواق الخارجية، كما تشير الوكالة إلى أن المنهجية الخاصة بهذه التسويات هي منهجية سليمة وذلك لضمان المقارنة العادلة بين سعر التصدير والقيمة العادية وفق أحكام المادة 2.4 من اتفاقية مكافحة الإغراق.

(69) اعترضت الشركة على التسوية الخاصة بخصم ضريبة القيمة المضافة من سعر التصدير موضحة أنه طبقاً للسياسة الحالية في الصين فإن السلع المصدرة تخضع بشكل عام لنظام الاعفاء أو الاسترداد بشأن ضريبة القيمة المضافة في حالة التصدير وأن ضريبة القيمة المضافة لا تعتبر تكلفة فعلية للمصدر لأنها قابلة للاسترداد.

(70) توضح الوكالة أنه طبقاً لرد الشركة وما تم التوصل إليه أثناء زيارة التحقق الميدانية فقد تم عمل تسوية لضريبة القيمة المضافة حيث تم خصمها من سعر التصدير وهذه الضريبة هي التي تحملتها شركة Xiamen Baofeng Trading Co., Ltd. عند شرائها المنتج بالسوق المحلي من شركة Xiamen Baofeng Group Co., Ltd. حيث ظهرت هذه الضريبة في الفواتير الضريبية للمبيعات المحلية التي أصدرتها شركة Xiamen Baofeng Group Co., Ltd. والتي تم التحقق منها أثناء زيارة التحقق الميدانية حيث قامت الوكالة بخصم هذه الضريبة باعتبار شركة Xiamen Baofeng Trading Co., Ltd. هي المستهلك المحلي النهائي، كذلك لم يتضح من ردود الشركة أو من المستندات التي تم التحقق منها أثناء الزيارة والخاصة بعينة فواتير التصدير وجود أي استرداد لضريبة القيمة المضافة، كما لم تقدم شركة Xiamen Baofeng Trading Co., Ltd. في مرحلة الردود على قوائم الأسئلة أو مرحلة زيارة التحقق الميدانية ما يدل على وجود أي نظام خاص يوضح القواعد والشروط التي على أساسها تستطيع الشركة استرداد هذه الضريبة أو الربط بين صفقات التصدير وصفقات المبيعات المحلية المرتبطة بها بشكل دقيق مما يجعل الوكالة تقوم بهذه التسوية.

(71) تدعي الشركة أن قيام الوكالة بإهدار أسعار المبيعات المحلية لشركة Xiamen Baofeng Group Co., Ltd. وشركة Xiamen Baofeng Industrial (Hubei) Co., Ltd. واستخدامها للقيمة العادية المقدرة لم يكن بناءً على مبرر موضوعي ويتعارض مع مبدأ التناسب حيث ترى الشركة أن غالبية المشاكل الخاصة بالمبيعات المحلية والتي وضحتها الوكالة في الإفصاح السري هي عبارة عن مخالفات أو أخطاء في التسجيل المحاسبي مثل أرقام الفواتير المفقودة، وتسجيل الهدايا والعينات التي لم تصدر لها فواتير، والتناقضات بين الكميات والفواتير أو مستندات الشحن، والفواتير المكررة، والأسعار السالبة بهدف عمل تسويات، والمرتجعات التي لم تُسجل، كما علقت الشركة بأن الوكالة لم تُثبت الأثر المادي لهذه المشاكل أو النواقص على تمثيلية أو قابلية مقارنة المبيعات المحلية وكان يجب عليها استبعاد الصفقات الشاذة أو الخاطئة أو اجراء التصحيحات المناسبة بدلاً من رفض أسعار البيع المحلية رفضاً تاماً.

(72) تؤكد الوكالة على أن منهجيتها بشأن استخدام القيمة العادية المقدرة تتوافق مع أحكام المادة العاشرة الفقرة 7 والفصل الرابع عشر من اللائحة التنفيذية للنظام اعتماداً على المبررات والأسباب التي تم شرحها في الإفصاح السري الخاص بالشركة من الفقرة 1-2 إلى 15-2 وهي مبررات وأسباب جوهرية وموضوعية أدت إلى اتخاذ الوكالة لقرار إهدار أسعار المبيعات المحلية وعدم الاعتماد عليها في تحديد القيمة العادية، كما توضح الوكالة أن هذه المبررات والأسباب الجوهرية والموضوعية بُنيت على العينة الخاصة بالمبيعات المحلية والتي تم التحقق منها أثناء زيارة التحقق الميدانية والتي بينت وجود مشاكل جوهرية لا يمكن اغفالها -وليس مجرد أخطاء في التسجيل المحاسبي - والتي أدت إلى عدم الوثوق في الاعتماد على أسعار المبيعات المحلية لتحديد القيمة العادية، أخذاً في الاعتبار أنه ليس من العملي إطلاقاً - في مجال المعالجات التجارية - قيام فريق التحقيق أثناء زيارة التحقق الميدانية بمراجعة جميع صفقات المبيعات المحلية لتحديد الصفقات الخاطئة أو المعيبة ليدرس أثرها المادي (نسبتها) أو يستبعدا أو يقوم بالتصحيحات اللازمة.

(73) اعترضت الشركة على استخدام الوكالة نسب للمصاريف البيعية والعامة والإدارية، المصاريف التمويلية، والربح تم استخراجها من قائمة الدخل الخاصة بشركة Xiamen Baofeng Group Co., Ltd. وذلك عند تقدير القيمة العادية حيث ترى الشركة أنه يجب استخراج هذه النسب من قائمة الدخل الخاصة بشركة Xiamen Baofeng Trading Co., Ltd. (المصدر) مدعية أنه طبقاً للمادة 2.2.1.1 من اتفاق مكافحة الإغراق فإن تحديد المصاريف البيعية والعامة والإدارية، المصاريف التمويلية، والربح فيما يتعلق بالمنتج المشابه تكون بناءً على بيانات المصدر أو المنتج وعليه فإن النسب المستخرجة من قائمة دخل شركة Xiamen Baofeng Group Co., Ltd. لا تعكس الأرقام الفعلية الخاصة بالمنتج محل التحقيق.

(74) توضح الوكالة أنها قامت بتقدير القيمة العادية طبقاً لبيانات شركة Xiamen Baofeng Group Co., Ltd. باعتبار أنها تقوم بإنتاج وبيع المنتج المشابه في السوق المحلي بالصين حيث قامت الوكالة باستخدام تكلفة الإنتاج طبقاً لبيانات الشركة والتي وقدمتها بالملحق رقم 11 في الرد على الأسئلة التكميلية بالإضافة لاستخدام نسب للمصاريف البيعية والعامة والإدارية،

والمصاريف التمويلية، والربح مستخرجة من قائمة الدخل الخاصة بالمبيعات المحلية للمنتج المشابه والمقدمة من الشركة بالملحق رقم 9 في الرد على الأسئلة التكميلية وقد تم التحقق من تلك البيانات خلال زيارة التحقق الميدانية حيث تم استخدام هذه البيانات لتقدير القيمة العادية لكل صنف من الأصناف المشابهة لتلك التي تم تصديرها للمملكة، وتشير الوكالة إلى أن منهجيتها سليمة وتتوافق مع احكام المادتين 2.2.1.1 و 2.2.2 من اتفاق مكافحة الإغراق، أما استخدام نسب للمصاريف البيعية والعامة والإدارية، والمصاريف التمويلية، والربح من قائمة الدخل الخاصة بالشركة المصدرة فهي منهجية مرفوضة من قبل الوكالة حيث أنها منهجية غير سليمة ولا تتفق مع احكام المادة 2-2-2 من اتفاق مكافحة الإغراق، كما أن الشركة جانبها الصواب عند تفسيرها للمادة 2.2.1.1 من اتفاق مكافحة الإغراق من حيث أن تحديد المصاريف البيعية والعامة والإدارية، المصاريف التمويلية، والربح فيما يتعلق بالمنتج المشابه يجب تكون بناء على بيانات الشركة المصدرة.

2. شركة Enpack Metals Technology (Yangzhou) Co., Ltd.

أ. القيمة العادية

(75) قدمت الشركة صفقات البيع المحلي من المنتج المشابه والتي قامت بإنتاجها وبيعها خلال فترة التحقيق على أساس مستوى "تسليم باب العميل".

(76) بناءً على المعلومات التي قدمتها الشركة وما تم التوصل إليه من معلومات خلال زيارة التحقق الميدانية، قررت الوكالة عدم استخدام معلومات المبيعات المحلية للشركة في تحديد القيمة العادية وذلك وفقاً للأسباب التي تم مشاركتها مع الشركة في الإفصاح السري الخاص بها.

(77) قامت الوكالة بتقدير القيمة العادية للمبيعات المحلية من المنتج المشابه مستوى باب المصنع وفقاً للمنهجية العامة.

(78) بلغ المتوسط المرجح للقيمة العادية المقدرة مستوى باب المصنع **** يوان صيني/غطاء.

ب. سعر التصدير

(79) قدمت الشركة المرتبطة Enpack International (Hong Kong) Co., Ltd. الفواتير والصفقات الخاصة بصادراتها من المنتج الخاضع للتحقيق إلى المملكة خلال فترة التحقيق على أساس مستويات تسليم CIF و FOB حيث تقوم هذه الشركة بإصدار فاتورة التصدير للمملكة وتحصيل المبالغ من المستورد بينما تقوم شركة Enpack Metals Technology (Yangzhou) Co., Ltd. بالإنتاج وتنفيذ جميع الإجراءات الخاصة بالتصدير من الصين حيث قدمت الشركة جميع البيانات التي لديها والخاصة بالصفقات التي تم تصديرها للمملكة، وقامت الوكالة بالتحقق من تلك البيانات خلال زيارة التحقق الميدانية.

(80) بناءً على المعلومات التي قدمتها الشركة والشركة المرتبطة وما تم التوصل إليه من معلومات خلال زيارة التحقق الميدانية، قامت الوكالة لتحديد سعر التصدير عند مستوى باب المصنع بإجراء التسويات التالية: التأمين البحري، النقل البحري، النقل الداخلي، المناولة، هامش المصدر، تكلفة الائتمان.

(81) بلغ المتوسط المرجح لسعر التصدير مستوى باب المصنع **** يوان صيني/غطاء.

ج. تعليقات الشركة على الإفصاح السري الخاص بها ورد الوكالة عليها:

(82) ادعت الشركة أن الوكالة حددت بشكل خاطئ هامش ربح شركة Enpack International عند بناء سعر التصدير من خلال أخذ الفرق بين سعر إعادة بيع Enpack International للعميل السعودي المستقل وسعر شرائها من Enpack Metals Technology (Yangzhou) وأن هذا الأسلوب غير صحيح لاشتماله على كثير من المصاريف التشغيلية ولأنه يخلط بين الهامش الإجمالي وهامش الربح لشركة Enpack International، وترى الشركة أنه يجب على الوكالة استخدام هامش صافي الربح لشركة Enpack International من قائمة الدخل (المعدة طبقاً لميزان المراجعة) بملحق رقم 9 والمقدم برد الشركة،

كما تطرقت الشركة إلى أحكام المادة 2.3 من اتفاق مكافحة الإغراق والخاصة بتقدير أو بناء سعر التصدير موضحة أنه عندما يكون المصدر والمستورد مرتبطين فإن مصطلح الأرباح الخاص بهذه المادة يشير بالضرورة إلى صافي الربح وليس الهامش الإجمالي الذي لا يتسق مع المعنى المعتاد لمصطلح الأرباح، وكذلك تطرقت الشركة إلى أحكام المادة 2.4 من اتفاق مكافحة الإغراق موضحة أن استخدام هذا الهامش الإجمالي يؤثر على المقارنة العادلة بين سعر التصدير والقيمة العادية، كما تطرقت الشركة إلى المادة 2.2.2 من اتفاق مكافحة الإغراق فيما يتعلق باحتساب الربح عند تقدير القيمة العادية موضحة أن الربح يجب أن يستند على بيانات فعلية بدلاً من المؤشرات البديلة والأرقام التقديرية حيث ادعت الشركة أن أسلوب الوكالة في حساب هذا الهامش لم يُستمد من بيانات فعلية تتعلق بالمبيعات بينما النسبة المُستمدة من قائمة الدخل المعدة طبقاً لميزان المراجعة تعتبر بيانات فعلية.

(83) توضح الوكالة عدم صحة ادعاء الشركة بقيام الوكالة ببناء سعر التصدير، ولكنها قامت بعمل التسويات اللازمة على أسعار تصدير شركة Enpack International للمملكة وذلك للوصول إلى مستوى باب المصنع وأن من ضمن هذه التسويات تسوية خاصة بهامش المصدر شركة Enpack International والتي يستوجب خصمها والتي تم حسابها لكل فاتورة تصدير على حدة بناء على الفرق بين أسعار البيع الفعلية لشركة Enpack International وشركة Enpack Metals Technology (Yangzhou)، وهذه التسوية تشمل الهامش الإجمالي لشركة Enpack International وهو يتضمن ربح الشركة ومصاريفها والذي يستوجب خصمه للوصول بسعر التصدير إلى مستوى باب المصنع علماً بأن الوكالة لم تقم بعمل أي تسويات أخرى تخص ربح أو مصاريف شركة Enpack International والتي من شأنها أن تتعارض مع خصم هذا الهامش، كذلك تشير الوكالة أنه لم يختلط عليها الأمر من حيث التفرقة بين مفهوم الهامش الإجمالي وهامش الربح عند عمل هذه التسوية كما تفترض الشركة في ادعائها مع الأخذ في الاعتبار عدم ذكر الوكالة في الإفصاح السري الخاص بالشركة أن هذه التسوية هي هامش للربح حيث أنها تتعلق بخصم الهامش الإجمالي لشركة Enpack International والذي يتضمن ما تم اضافته من ربح ومصاريف على سعر شرائها من شركة Enpack Metals Technology (Yangzhou)، كما توضح الوكالة أن الشركة تطرقت في تعليقها لأحكام مواد من اتفاق مكافحة الإغراق ليست ذات صلة، وتشير الوكالة إلى أن المنهجية المتبعة لحساب هذا الهامش هي منهجية سليمة ومتوافقة مع أحكام اتفاقية مكافحة الإغراق ولا تخالف المادة 2.4 من اتفاقية مكافحة الإغراق.

(84) اعترضت الشركة على منهجية الوكالة في تقدير القيمة العادية لشركة Enpack Metals Technology (Yangzhou) حيث تدعي الشركة أن الوكالة قامت باحتساب خاطئ لتكلفة التصنيع وذلك بسبب عدم خصم قيمة الخردة (منتج الثانوي) حيث وضحت الشركة أنه أثناء عملية انتاج أغشية الألمنيوم سهلة الفتح تتولد كميات كبيرة من خردة الألمونيوم كمنتج ثانوي ملازم لعمليات الختم والتشكيل وهي مادة قيمة تجمعها شركة Enpack Metals Technology (Yangzhou) وتخزنها وتبيعها في نهاية المطاف لأطراف ثالثة وتخصم قيمة الخردة (المنتج الثانوي) من تكلفة المنتج الرئيسي بما يخفض إجمالي تكلفة التصنيع موضحة أن بند الخردة ليست بنداً ضللاً يمكن اغفاله فهو منتج له دورة مستندية تبدأ بالدخول بالمخازن حتى عملية البيع وإصدار الفواتير، كما وضحت الشركة أنه عند عملية البيع يتم تسجيل هذه المبيعات كإيرادات أخرى، كذلك تطرقت الشركة إلى أحكام المادة 2.2.1 من اتفاق مكافحة الإغراق من حيث أن احتساب التكلفة يُبنى على سجلات شركة Enpack Metals Technology (Yangzhou) نفسها، كذلك تطرقت الشركة إلى المادة 2.2 من اتفاق مكافحة الإغراق حيث فسرت الشركة مصطلح "تكلفة الإنتاج في بلد المنشأ" على أنه التكلفة الصافية لإنتاج المنتج بعد خصم قيمة أي منتج ثانوي مدعية أن هذا يتسق مع مبدأ المقارنة العادلة طبقاً للمادة 2.4 من اتفاق مكافحة الإغراق.

(85) توضح الوكالة أنها قامت بتقدير القيمة العادية طبقاً لمنهجيتها العامة وذلك على أساس تكلفة الإنتاج في دولة المنشأ مضافاً إليها هامش مناسبة من الأرباح، والتكاليف العامة والبيعية والإدارية، بشرط أن تتفق مع مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً وبشرط أن تعكس هذه البيانات بشكل معقول التكاليف المرتبطة بإنتاج وبيع المنتج وهو ما يتفق مع أحكام المادة 2.2 من اتفاق مكافحة الإغراق، كما توضح الوكالة أنه طبقاً لرد الشركة وما تم التحقق منه خلال زيارة التحقق الميدانية فإنه قد تم استبعاد خصم تكلفة الخردة من تكلفة المواد المباشرة عند تقدير القيمة العادية لشركة Enpack Metals Technology

(Yangzhou) وذلك لعدة اعتبارات تتلخص في أن الغرض في هذا السياق هو تحديد تكلفة المنتج المشابه وليس قياس ربحية النشاط الاقتصادي للشركة، وأن الغرض من اختبار تكلفة المنتج في تحقيقات المعالجات التجارية ليست لتقييم أداء الشركة ككل، إضافة إلى أن نسبة قيمة الخردة إلى المواد المباشرة كانت نسبة مبالغ فيها حيث كانت تقترب من 10% من قيمة المواد المباشرة وهو ما يؤثر على القيمة الحقيقية أو الطبيعية ولا يعكس بشكل مقبول تكلفة انتاج وبيع المنتج وفقاً لأحكام المادة 2.2 من اتفاق الإغراق والذي من شأنه أيضاً أن يؤثر على المقارنة العادلة وفقاً للمادة 2.4 من اتفاق مكافحة الإغراق، وتشير الوكالة إلى أن منهجيتها المتبعة لحساب تكلفة التصنيع هي منهجية سليمة ومتوافقة مع أحكام اتفاقية مكافحة الإغراق ولا تخالف المادة 2-2 والمادة 2.4 من اتفاقية مكافحة الإغراق.

د. هامش الإغراق

(86) وفقاً لأحكام المادة السادسة عشر من اللائحة، قامت الوكالة بمقارنة المتوسط المرجح للقيمة العادية مستوى باب المصنع مع المتوسط المرجح لسعر التصدير مستوى باب المصنع، ويوضح الجدول التالي هامش الإغراق الفردي لكل شركة متعاونة وهامش الإغراق العام الخاص بكافة الشركات الأخرى غير المتعاونة:

جدول رقم (2)

هامش الإغراق

الدولة	الشركة المنتجة	الشركة المصدرة	هامش الإغراق مستوى CIF
جمهورية الصين الشعبية	- Xiamen Baofeng Group Co., Ltd. - Xiamen Baofeng Industrial (Hubei) Co., Ltd.	Xiamen Baofeng Trading Co., Ltd.	15.8%
	Enpack Metals Technology (Yangzhou) Co., Ltd.	- Enpack International (Hong Kong) Co., Ltd. - Enpack Metals Technology (Yangzhou) Co., Ltd.	18.3%
	كافة الشركات الأخرى		38.7%

ثاني عشر - تحديد الضرر

(87) وفقاً للمادة العشرون والمادة الثانية والعشرون من اللائحة، قامت الوكالة أثناء سير التحقيق ببحث الأدلة الموضوعية عند تحديد الضرر من خلال تناول العناصر التالية:

أ. الزيادة في الواردات.

ب. الآثار السعرية.

ج. المؤشرات الاقتصادية للصناعة المحلية.

أ. الزيادة في الواردات

(88) قامت الوكالة بتحديد مدى وجود زيادة كبيرة في حجم الواردات المغرقة بشكل مطلق ونسبةً إلى الإنتاج أو الاستهلاك بالمملكة طبقاً للجدول التالي:

جدول رقم (3) الزيادة المطلقة والنسبية للواردات

الوحدة: ألف غطاء

الواردات	2021	2022	2023	2024
حجم الواردات المغرقة	637,009	530,190	1,260,041	2,820,252
مؤشر حجم الواردات المغرقة %	100	83	198	443
مؤشر حجم الواردات المغرقة بالنسبة للإنتاج المحلي %	100	95	321	632
مؤشر حجم الواردات المغرقة بالنسبة للاستهلاك المحلي %	100	97	161	263

*المصدر: بيانات هيئة الزكاة والضريبة والجمارك

(89) يتضح من الجدول انخفاض حجم الواردات المغرقة خلال عام 2022م بنسبة 17% مقارنةً بسنة الأساس 2021م، ثم ارتفع بشكل مستمر خلال باقي فترة تقييم الضرر مقارنةً بسنة الأساس 2021م، حيث ارتفع خلال عام 2023م بنسبة 98% وشهدت فترة التحقيق 2024م ارتفاعاً حاداً بنسبة 343%، وارتفع خلال فترة التحقيق بنسبة 124% عن السنة السابقة.

(90) كما يتضح من الجدول انخفاض حجم الواردات المغرقة نسبةً إلى الإنتاج خلال عام 2022م بنسبة 5% مقارنةً بسنة الأساس 2021م، ثم ارتفع بشكل كبير خلال عام 2023م وخلال فترة التحقيق 2024م بنسبة 221% ونسبة 532% على التوالي مقارنةً بسنة الأساس 2021م.

(91) كما يتضح من الجدول وجود انخفاض في حجم الواردات المغرقة نسبةً إلى الاستهلاك خلال عام 2022م بنسبة 3% مقارنةً بسنة الأساس 2021م، تبعه ارتفاع بشكل مستمر خلال عام 2023م وخلال فترة التحقيق 2024م بنسبة 61% ونسبة 163% على التوالي مقارنةً على سنة الأساس 2021م.

ب. الآثار السعرية

1. الفرق سعري

(92) قامت الوكالة بدراسة الفرق سعري بين متوسط سعر بيع المنتج المشابه مستوى تسليم باب العميل ومتوسط سعر بيع المنتج الخاضع للتحقيق مستوى تسليم باب العميل خلال فترة التحقيق وذلك بناءً على البيانات الفعلية للصناعة المحلية وللمستخدمين المتعاونين بالتحقيق، وكانت نتائج الفرق سعري وفقاً للجدول التالي:

جدول رقم (4) الفرق سعري

2024				الدولة
هامش الفرق سعري %	مقدار الفرق سعري	متوسط سعر المنتج الخاضع للتحقيق	متوسط سعر المنتج المشابه	
20-30%	****	****	****	جمهورية الصين الشعبية

(93) يتضح من الجدول أعلاه وجود هامش فرق سعري عند مقارنة المتوسط المرجح لسعر بيع المنتج المشابه للصناعة المحلية مع المتوسط المرجح لسعر بيع المنتج الخاضع للتحقيق عند نفس مستوى التسليم خلال فترة التحقيق، ويرجع وجود

الفرق السعري بين المنتج المشابه والمنتج الخاضع للتحقيق نتيجة انخفاض أسعار الواردات المُغرقة بالسوق المحلي حيث يتضح أنها أقل من أسعار بيع الصناعة المحلية للمنتج المشابه حتى بعد التخفيض الذي قامت به الصناعة المحلية في أسعار بيعها لمحاولة الحفاظ على وجودها في السوق المحلي.

2. الخفض والكبت السعري

(94) قامت الوكالة بدراسة كل من الخفض والكبت السعري الذي قد تعاني منه الصناعة المحلية خلال فترة تقييم الضرر وذلك من خلال التحقق من تطور متوسط أسعار المنتج المشابه، وكذلك التحقق من تطور متوسط تكلفة إنتاج الوحدة من المنتج المشابه مقارنة بمتوسط سعر الوحدة وفقًا للجدول التالي:

جدول رقم (5)
الخفض والكبت السعري

2024	2023	2022	2021	البيان
79	83	98	100	مؤشر متوسط سعر بيع المنتج المشابه %
108	132	129	100	مؤشر متوسط تكلفة المنتج المشابه %
137	160	132	100	مؤشر متوسط تكلفة المنتج المشابه إلى متوسط سعر بيع المنتج المشابه %

(95) يتضح من الجدول انخفاض متوسط سعر بيع المنتج المشابه خلال فترة تقييم الضرر حيث انخفض خلال عام 2022م و2023م وفترة التحقيق 2024م بنسب 2%، 17%، 21% على التوالي مقارنة بسنة الأساس 2021م، وذلك بسبب محاولة الصناعة المحلية لتقليل أسعارها لمنافسة الأسعار المنخفضة للواردات المُغرقة حيث كان الانخفاض الأكبر خلال فترة التحقيق 2024م.

(96) ويتضح من الجدول ارتفاع متوسط تكلفة المنتج المشابه إلى متوسط سعر بيع المنتج المشابه خلال فترة تقييم الضرر حيث ارتفع خلال عام 2022م و2023م وفترة التحقيق 2024م بنسب 32%، 60%، 37% على التوالي مقارنةً بسنة الأساس 2021م والذي أدى إلى الكبت السعري الذي تعاني منه الصناعة المحلية نتيجةً لتخفيض أسعار بيع المنتج المشابه محليًا في الوقت الذي ترتفع فيه تكلفة الإنتاج وذلك بسبب الزيادة الكبيرة في حجم الواردات المُغرقة التي ترد بأسعار منخفضة.

(97) تبين للوكالة وجود آثار سعرية عانت منها الصناعة المحلية خلال فترة التحقيق، تتمثل في وجود فرق سعري وكذلك تتمثل في وجود خفض وكبت سعري خلال فترة تقييم الضرر.

ج. المؤشرات الاقتصادية للصناعة المحلية

1. الإنتاج، الطاقة المستغلة، العمالة، الأجور، الإنتاجية

جدول رقم (6)

الإنتاج، الطاقة المستغلة، العمالة، الأجور، الإنتاجية

2024	2023	2022	2021	البيان
91	79	99	100	مؤشر حجم إنتاج الصناعة المحلية %
100	100	100	100	مؤشر الطاقة الإنتاجية المتاحة %
91	79	99	100	مؤشر الطاقة المستغلة %
79	94	96	100	مؤشر العمالة %
77	86	107	100	مؤشر الأجور %
115	84	104	100	مؤشر الإنتاجية %

(98) يتضح من الجدول انخفاض حجم إنتاج الصناعة المحلية من المنتج المشابه بنسبة 1% خلال عام 2022 مقارنة بسنة الأساس 2021م، كما استمر الانخفاض بنسبة 21% خلال عام 2023 وبنسبة 9% خلال فترة التحقيق 2024م وذلك نتيجةً لزيادة حجم الواردات المُغرقة وانخفاض أسعارها عن متوسط أسعار بيع المُنتج المُشابه وكذلك انخفاض الحصة السوقية للمبيعات المحلية وتراكم المخزون خلال فترة التحقيق.

(99) كما يتضح من الجدول أن معدل استغلال الطاقة منخفض مقارنةً بالطاقة الإنتاجية المتاحة حيث انخفض مؤشر الطاقة المستغلة في عام 2022م بنسبة 1% مقارنةً بسنة الأساس 2021م واستمر الانخفاض بنسبة 21% و9% خلال عام 2023م وفترة التحقيق 2024م على التوالي مقارنةً بسنة الأساس 2021م، وذلك بسبب عدم قدرة الصناعة المحلية على زيادة إنتاجها نتيجة تأثر مبيعاتها بالزيادة الكبيرة في حجم الواردات المُغرقة من المنتج الخاضع للتحقيق والتي ترد بأسعار منخفضة.

(100) كما يتضح من الجدول انخفاض العمالة خلال فترة تقييم الضرر حيث انخفضت خلال عام 2022م و2023م وفترة التحقيق 2024م بنسب 4%، 6%، و21% على التوالي مقارنةً بسنة الأساس 2021م، وكذلك ارتفعت الأجور خلال عام 2022م بنسبة 7% ثم انخفضت بنسبة 14% و23% خلال عام 2023م وفترة التحقيق 2024م على التوالي مقارنةً بسنة الأساس 2021م، وذلك بسبب عدم قدرة الصناعة المحلية على زيادة عدد العمالة والأجور المباشرة للمُنتج المُشابه خلال فترة التحقيق.

(101) كما يتضح من الجدول أن الإنتاجية ارتفعت بنسبة 4% في عام 2022م تبعه انخفاضًا حادًا خلال عام 2023م بنسبة 16% مقارنةً بسنة الأساس 2021م، ثم ارتفعت مرة أخرى خلال فترة التحقيق 2024م بنسبة 15% مقارنةً بسنة الأساس 2021م حيث كان نسبة الانخفاض في عدد العمالة أكبر من نسبة الانخفاض في حجم الإنتاج خلال فترة التحقيق.

(102) تبين للوكالة مما سبق انخفاض كل من حجم إنتاج الصناعة المحلية من المنتج المشابه والطاقة المستغلة والعمالة والأجور خلال فترة التحقيق 2024م مقارنةً بسنة الأساس 2021م، بينما ارتفع مؤشر الإنتاجية خلال فترة التحقيق 2024م مقارنةً بسنة الأساس 2021م حيث يتضح أن الارتفاع خلال فترة التحقيق 2024م يعود للانخفاض الكبير في عدد العمالة مقارنة بالانخفاض في الإنتاج.

2. المبيعات المحلية والحصة السوقية

جدول رقم (7)

المبيعات المحلية والحصة السوقية

الوحدة: ألف غطاء

البيان	2021	2022	2023	2024
مؤشر حجم المبيعات المحلية للصناعة المحلية %	100	112	163	164
مؤشر حجم المبيعات المحلية للشركات المحلية الأخرى %	100	72	78	86
حجم الواردات المُغرقة	637,009	530,190	1,260,041	2,820,252
حجم الواردات الأخرى	812,449	692,593	743,794	501,611
مؤشر إجمالي حجم السوق %	100	86	123	168
مؤشر حصة المبيعات المحلية للصناعة المحلية %	100	131	133	97
مؤشر حصة المبيعات المحلية للشركات المحلية الأخرى %	100	84	63	51
مؤشر حصة واردات الدولة المُغرقة %	100	97	161	263
مؤشر حصة الواردات الأخرى %	100	99.6	74	37

(103) يتضح من الجدول أن حجم المبيعات المحلية للصناعة المحلية من المنتج المشابه قد ارتفع خلال عام 2022م و2023م وفترة التحقيق 2024م بنسبة 12% و 63% و 64% على التوالي مقارنةً بسنة الأساس 2021م ولكن بشكل لا يتناسب مع الزيادة الكبيرة في حجم السوق، بينما انخفض حجم المبيعات المحلية للشركات المحلية الأخرى خلال عام 2022م و2023م

وفترة التحقيق 2024م بنسب 28%، 22%، 14% على التوالي مقارنةً بسنة الأساس 2021م، ارتفعت حصة المبيعات المحلية للصناعة المحلية خلال عامي 2022م و2023م بنسب 31% و33% على التوالي مقارنةً بسنة الأساس 2021م بينما انخفضت بنسبة 3% خلال فترة التحقيق 2024م مقارنةً بسنة الأساس 2021م وانخفضت بنسبة 27% مقارنةً بعام 2023م وذلك نتيجة الارتفاع الكبير لحجم الواردات المُغرقة خلال فترة تقييم الضرر والتي كانت ذروتها خلال فترة التحقيق وهو ما أدى إلى عدم قدرة الصناعة المحلية على زيادة حصتها السوقية خلال نفس الفترة، بينما حقق مؤشر حصة المبيعات المحلية للشركات المحلية الأخرى انخفاضًا كبيرًا خلال عام 2022م و2023م وفترة التحقيق 2024م بنسب 16%، 37%، 49% على التوالي مقارنةً بسنة الأساس 2021م نتيجة الارتفاع الضخم لحجم الواردات المُغرقة.

(104) كما يتضح من الجدول انخفاض مؤشر إجمالي حجم السوق في عام 2022م بنسبة 14% ثم حقق ارتفاعًا بنسبة 23% و68% خلال عام 2023م وفترة التحقيق 2024م مقارنةً بسنة الأساس 2021م، وبالتالي لا يوجد تراجع في الطلب على المنتج داخل سوق المملكة خلال فترة التحقيق 2024م.

(105) كما يتضح من الجدول انخفاض حصة الواردات المُغرقة في عام 2022م بنسبة 3% ثم حققت ارتفاعًا كبيرًا خلال عام 2023م وفترة التحقيق 2024م بنسب 61% و163% على التوالي مقارنةً بسنة الأساس 2021م، وترجع هذه الزيادة الكبيرة إلى استحواذ الواردات المُغرقة على جزء كبير من حصة كلٍ من المبيعات المحلية للصناعة المحلية والمبيعات المحلية الأخرى وواردات الدول الأخرى، حيث تمثل الواردات من الصين 85% من إجمالي واردات المملكة.

(106) كما يتضح من الجدول وجود انخفاض طفيف في حصة واردات الدول الأخرى في عام 2022م تبعه انخفاض كبير بنسبة 26% و63% خلال عام 2023م وفترة التحقيق 2024م على التوالي مقارنةً بسنة الأساس 2021م، ويعود التراجع في الحصة السوقية للواردات الأخرى إلى الزيادة في حجم الواردات المُغرقة وحصتها السوقية.

(107) تبين للوكالة مما سبق عدم قدرة المبيعات المحلية للصناعة المحلية على منافسة الواردات المُغرقة في السوق المحلي للمملكة خلال فترة التحقيق حيث انخفضت حصتها السوقية بشكل كبير خلال فترة التحقيق 2024م مقارنةً بسنة الأساس 2021م وعام 2023م.

3. المخزون

جدول رقم (8) المخزون

البيان	2021	2022	2023	2024
مؤشر حجم المخزون%	100	150	103	131

(108) يتضح من الجدول ارتفاع حجم المخزون خلال عام 2022م بنسبة 50% مقارنةً بسنة الأساس 2021م، ثم انخفض في عام 2023م ولكنه ظل مرتفعًا بنسبة 3% مقارنةً بسنة الأساس 2021م واستمر في الارتفاع خلال فترة التحقيق 2024م بنسبة 31% مقارنةً بسنة الأساس 2021م، وذلك بسبب زيادة حجم الواردات المُغرقة التي ترد بأسعار مُخفضة بالإضافة إلى عدم قدرة الصناعة المحلية على بيع المخزون بسبب تراجع حصتها السوقية خلال فترة التحقيق 2024م.

(109) تبين للوكالة مما سبق أن ارتفاع حجم المخزون بسبب الأسعار المتدنية للواردات المُغرقة والتي ارتفع حجمها بشكل كبير خاصة خلال فترة التحقيق 2024م، وعلى الرغم من زيادة حجم السوق المحلي إلا أن الصناعة المحلية لم تستطع تصريف المخزون لعدم قدرتها على تخفيض الأسعار بشكل أكبر مما قامت به لمقابلة الانخفاض الكبير في متوسط أسعار الواردات المُغرقة التي استحوذت على معظم السوق.

4. الربح أو الخسارة، العائد على الاستثمار

جدول رقم (9) الربح أو الخسارة والعائد على الاستثمار

البيان	2021	2022	2023	2024
مؤشر صافي الأرباح/الخسائر%	100	58	-20	53
مؤشر العائد على الاستثمار%	100	57	-21	56

(110) يتضح من الجدول انخفاض صافي أرباح الصناعة المحلية بنسبة 42% خلال عام 2022 مقارنةً بسنة الأساس 2021م، كما حققت الصناعة صافي خسائر خلال عام 2023م حيث سجل المؤشر انخفاضًا بنسبة 120% مقارنةً بسنة الأساس 2021م، بينما عاودت الصناعة المحلية تحقيق أرباح خلال فترة التحقيق 2024م إلا أنها ظلت منخفضة بنسبة 47% مقارنةً بسنة الأساس 2021م، وذلك بسبب عدم قدرة الصناعة المحلية على زيادة أسعارها وحجم مبيعاتها في ظل وجود الزيادة الكبيرة للواردات المُغرقة التي ترد بأسعار منخفضة.

(111) كما يتضح من الجدول انخفاض مؤشر العائد على الاستثمار للصناعة المحلية بنسبة 43% خلال عام 2022م ثم تحقيق عائد سلبي خلال عام 2023م حيث انخفض المؤشر بنسبة 121% مقارنةً بسنة الأساس 2021م، وكذلك انخفض مؤشر العائد خلال فترة التحقيق 2024م بنسبة 44% مقارنةً بسنة الأساس 2021م حيث لم تستطع الصناعة المحلية زيادة معدل العائد على الاستثمار وذلك نتيجةً لعدم قدرة الصناعة المحلية على زيادة الأرباح للمعدلات الخاصة بسنة الأساس 2021م بسبب التزايد الكبير في الواردات المُغرقة خاصة خلال عامي 2023م و2024م.

(112) تبين للوكالة أن الصناعة المحلية حققت انخفاضًا كبيرًا في صافي الأرباح والعائد على الاستثمار خلال كلٍ من عام 2022م وفترة التحقيق 2024م مقارنةً بسنة الأساس 2021م بالإضافة إلى وجود خسائر وعائد سلبي على الاستثمار في عام 2023م.

5. التدفقات النقدية

جدول رقم (10) التدفقات النقدية

البيان	2021	2022	2023	2024
مؤشر التدفقات النقدية عن أنشطة التشغيل%	100	-186	175	112

(113) يتضح من الجدول تحقيق الصناعة المحلية تدفقات نقدية سالبة عن أنشطة التشغيل خلال عام 2022م مقارنةً بسنة الأساس 2021م حيث انخفضت بنسبة 286% نتيجةً لتوجه الصناعة المحلية لشراء كمية كبيرة من المواد الخام خلال هذا العام، بينما ارتفعت التدفقات النقدية عن أنشطة التشغيل بنسبة 75% خلال عام 2023م مقارنةً بسنة الأساس 2021م، وكذلك ارتفعت خلال فترة التحقيق 2024م بنسبة 12% مقارنةً بسنة الأساس 2021م بينما انخفضت خلال نفس الفترة بنسبة 36% مقارنةً بعام 2023م.

(114) تبين للوكالة أن ارتفاع التدفقات النقدية عن أنشطة التشغيل بنسبة 75% خلال عام 2023م مقارنةً بسنة الأساس 2021م نتيجةً للقدرة على تخفيض جزء من مخزون المنتج المشابه أما انخفاضها خلال فترة التحقيق 2024م بنسبة 36% مقارنةً بعام 2023م كان نتيجةً لإعادة تراكم المخزون مرة أخرى وللتخفيض الكبير في أسعار المنتج المشابه بسبب الواردات المُغرقة.

6. القدرة على زيادة رأس المال

(115) تبين للوكالة أن الصناعة المحلية ليس لديها القدرة على زيادة رأس المال نتيجة لانخفاض الأرباح وتدهور العائد على الاستثمار نتيجة لانخفاض أسعار البيع المحلي في ظل زيادة تكاليف الإنتاج بسبب وجود المنافسة غير العادلة مع الواردات المُغرقة خلال فترة التحقيق.

7. القدرة على النمو

(116) تبين للوكالة أن الصناعة المحلية ليس لديها القدرة على النمو وذلك نتيجة انخفاض حصتها السوقية بالرغم من تخفيض أسعار بيعها للمنتج المشابه مما أدى إلى انخفاض الأرباح وتدهور العائد على الاستثمار وذلك للزيادة الضخمة في حجم الواردات المُغرقة وحصتها السوقية.

8. أثر حجم هامش الإغراق

(117) تبين للوكالة وجود تأثير سلبي لحجم هامش الإغراق المذكور بالجدول رقم (2) من هذا التقرير على الصناعة المحلية مما أدى إلى معاناتها من الآثار السعرية خلال فترة التحقيق، التي تمثلت في وجود فرق وخفض وكبت سعري، والتي تسببت بجانب الزيادة الكبيرة لحجم الواردات المُغرقة في انخفاض الحصة السوقية والأرباح والعائد على الاستثمار للصناعة المحلية، فضلاً عن التأثير على أدائها الاقتصادي ككل والحد من قدرتها على زيادة رأس المال والنمو.

د. نتيجة الضرر المادي

(118) تبين للوكالة مما سبق بحثه والتحقق منه في هذا القسم أنه يوجد زيادة في الواردات المُغرقة بشكلها المطلق ونسبةً إلى الإنتاج والاستهلاك من منتج أغطية الألمنيوم سهلة الفتح لعب المشروبات، وأن الصناعة المحلية المنتجة للمنتج المشابه تعاني من ضرر مادي خلال فترة التحقيق تمثلت مظهره فيما يلي:

- وجود فرق سعري بين المنتج المشابه للصناعة المحلية والمنتج الخاضع للتحقيق.
- وجود خفض وكبت لأسعار البيع المحلية.
- انخفاض الإنتاج والطاقة المستغلة.
- انخفاض العمالة والأجور.
- انخفاض في الحصة السوقية للمبيعات المحلية.
- ارتفاع في المخزون
- انخفاض في الأرباح والعائد على الاستثمار.
- عدم القدرة على زيادة رأس المال.
- عدم القدرة على النمو.
- وجود أثر سلبي لحجم هامش الإغراق.

ثالث عشر - المسببات الأخرى للضرر

(119) وفقًا للمادة الثالثة والعشرون من اللائحة قامت الوكالة ببحث المسببات الأخرى للضرر ذات الصلة كالتالي:

1. الواردات الأخرى

جدول رقم (11) الواردات الأخرى

الوحدة: ألف غطاء

البيان	2021	2022	2023	2024
حجم الواردات الأخرى	812,449	692,593	743,794	501,611
مؤشر حجم الواردات الأخرى %	100	85	92	62

المصدر: بيانات هيئة الزكاة والضريبة والجمارك

(120) يتضح من الجدول انخفاض حجم الواردات الأخرى خلال عام 2022م و2023م وفترة التحقيق 2024م بنسب 15%، 8%، 38%، على التوالي مقارنةً بسنة الأساس 2021م، ويرجع هذا الانخفاض في فترة التحقيق إلى استحواذ الواردات المُغرقة على جزء كبير من حصة الواردات الأخرى التي انخفضت بشكل كبير خلال فترة التحقيق 2024م وبالتالي لا يوجد تأثير لأسعارها في ظل هذا الانخفاض الكبير لحجمها وحصتها السوقية.

(121) تبين للوكالة أن حجم وأسعار الواردات الأخرى لم يؤثر سلبيًا على أداء الصناعة المحلية ولا تعد أحد المسببات الأخرى للضرر.

2. انكماش الطلب وتغيير نمط الاستهلاك

(122) تبين للوكالة أنه لا يوجد انكماش في حجم الطلب سواء محليًا أو عالميًا كما لا يوجد تغيير في نمط الاستهلاك خلال فترة التحقيق 2024م وبالتالي لا يعد انكماش الطلب وتغيير نمط الاستهلاك أحد المسببات الأخرى للضرر.

3. ممارسات تقييدية للتجارة

(123) تبين للوكالة عدم وجود ممارسات تقييدية للتجارة أو عوائق تجارية تؤثر على المنتج المشابه خلال فترة التحقيق 2024م تعد أحد المسببات الأخرى للضرر.

4. المنافسة

(124) تبين للوكالة أن المنافسة بين المنتجين الأجانب والمنتجين المحليين بالمملكة لم تؤثر على أداء الصناعة المحلية حيث يتشابه منتجاتهم من حيث الجودة وطرق التصنيع والتقنيات المستخدمة في الإنتاج والاستخدامات، كما أن أسعار الواردات الأخرى تتنافس بشكل طبيعي مع أسعار الصناعة المحلية وبالتالي لا تعد المنافسة أحد المسببات الأخرى للضرر، باستثناء أن الصناعة المحلية واجهت منافسة غير عادلة مع الواردات المُغرقة بأسعارها المنخفضة نتيجة لممارسة الإغراق خلال فترة التحقيق.

5. التطور التقني

(125) تبين للوكالة أن الصناعة المحلية تستخدم تقنية حديثة في تصنيع المنتج المشابه تواكب التقنيات التي تستخدمها الشركات العالمية مما يدل على أن التطور التقني لم يؤثر سلبيًا على أداء أو إنتاجية الصناعة المحلية ولا يعد أحد المسببات الأخرى للضرر.

6. الأداء التصديري للصناعة المحلية

جدول رقم (13)

الأداء التصديري للصناعة المحلية

السنوات	2021	2022	2023	2024
مؤشر حجم مبيعات التصدير %	100	87	72	75

(126) يتضح من الجدول السابق أن حجم مبيعات التصدير للصناعة المحلية قد انخفض في جميع أعوام فترة تقييم الضرر حيث انخفض في عام 2022م و2023م وفترة التحقيق 2024م بنسب 13%، 28%، 25% على التوالي مقارنةً بسنة الأساس 2021م، بينما ارتفع خلال فترة التحقيق 2024م بنسبة 4% مقارنةً بسنة 2023م، كما تبين للوكالة أن تذبذب الأداء التصديري خلال فترة تقييم الضرر يعود بشكل كبير للمنافسة غير العادلة مع واردات الصين في الأسواق الخارجية، ولذلك لا يعد الأداء التصديري أحد المسببات الأخرى للضرر.

7. إنتاجية الصناعة المحلية

(127) تبين للوكالة أن الصناعة المحلية لم تواجه أية تحديات أثرت على إنتاجيتها للمنتج المشابه خلال فترة التحقيق، ومن ثم لا تعد أحد المسببات الأخرى للضرر.

رابع عشر - العلاقة السببية

(128) وفقًا للمادة الثامنة والعشرون من اللائحة، قامت الوكالة بدراسة العلاقة السببية بين الواردات المُغرقة والضرر المادي اللاحق بالصناعة المحلية في ضوء إجابات الصناعة المحلية والمصدرين الأجانب والمستخدمين على قوائم الأسئلة والأسئلة التكميلية، وتبين ما يلي:

- حجم الواردات المُغرقة من الدولة المعنية لا يقل عن 3% من إجمالي الواردات خلال فترة التحقيق.
- حجم هامش الإغراق من الدولة المعنية ليس قليل الشأن ويزيد عن 2%.
- زيادة حجم الواردات المُغرقة بصورتها المطلقة ونسبةً إلى الإنتاج والاستهلاك المحلي خلال فترة التحقيق.
- وجود فرق سعري بين المنتج المشابه والمنتج الخاضع للتحقيق.
- انخفاض أسعار البيع المحلية ومنعها من الزيادة (وجود خفض وكبت سعري).
- تدهور المؤشرات الاقتصادية للصناعة المحلية خلال فترة التحقيق والتي تتمثل في انخفاض الإنتاج والطاقة المستغلة، وانخفاض حصتها السوقية، وانخفاض العمالة والأجور، وارتفاع المخزون، وانخفاض الأرباح والعائد على الاستثمار، وعدم القدرة على زيادة رأس المال والنمو، ووجود أثر سلبي لحجم هامش الإغراق.
- كما تبين للوكالة عدم وجود مسببات أخرى للضرر بخلاف الواردات المُغرقة خلال فترة التحقيق.

خامس عشر - النتائج

(129) توصلت الوكالة إلى أن الواردات من المنتج الخاضع للتحقيق ذات منشأ أو المصدرة من جمهورية الصين الشعبية ترد بأسعار مُغرقة وأن هناك ضررًا ماديًا وقع على الصناعة المحلية خلال فترة التحقيق.

(130) كما توصلت الوكالة إلى أن هناك أدلة كافية على توافر العلاقة السببية بين الواردات المغرقة والضرر المادي الذي لحق بالصناعة المحلية وأنه لا يوجد مسببات أخرى للضرر قد تكون ساهمت في الضرر المادي الذي لحق بالصناعة المحلية خلال نفس الفترة بخلاف الواردات المغرقة.

سادس عشر - التوصية

(131) بناءً على النتائج أعلاه، توصي الوكالة بفرض رسوم مكافحة الإغراق النهائية لمدة خمس سنوات على واردات منتج "أغطية الألمنيوم سهلة الفتح لعلب المشروبات بأقطار من 50 مم إلى 63 مم" ذات منشأ أو المصدرة من جمهورية الصين الشعبية وفق النسب والقيم الواردة بالجدول أدناه.

(132) عند صدور قرار بفرض تدابير مكافحة الإغراق يتم نشر الإعلان العام وقرار فرض الرسوم النهائية بالجريدة الرسمية وفق الفقرات الأولى والثانية من المادة السادسة عشرة من النظام.

جدول (15)

جدول فرض الرسوم النهائية

دولة المنشأ	دولة التصدير	الشركة المنتجة*	الشركة المصدرة*	رسوم مكافحة الإغراق النهائية
1	جمهورية الصين الشعبية	جمهورية الصين الشعبية	- Xiamen Baofeng Trading Co., Ltd. - Xiamen Baofeng Industrial (Hubei) Co., Ltd.	15.8% من القيمة CIF بما لا يقل عن 7.418 ريال سعودي للألف غطاء وبما لا يقل عن 2.941 ريال سعودي للكيلو جرام
		Enpack Metals Technology (Yangzhou) Co., Ltd.	- Enpack International (Hong Kong) Co., Ltd. - Enpack Metals Technology (Yangzhou) Co., Ltd.	18.3% من القيمة CIF بما لا يقل عن 8.939 ريال سعودي للألف غطاء وبما لا يقل عن 3.401 ريال سعودي للكيلو جرام
2	جمهورية الصين الشعبية	جمهورية الصين الشعبية	أخرى (أي تغير في الشروط الموضحة بالبند 1)	38.7% من القيمة CIF بما لا يقل عن 18.201 ريال سعودي للألف غطاء وبما لا يقل عن 7.215 ريال سعودي للكيلو جرام
3	جمهورية الصين الشعبية	أي دولة في العالم بخلاف جمهورية الصين الشعبية	كافة المصادر	38.7% من القيمة CIF بما لا يقل عن 18.201 ريال سعودي للألف غطاء وبما لا يقل عن 7.215 ريال سعودي للكيلو جرام
4	أي دولة في العالم بخلاف جمهورية الصين الشعبية	جمهورية الصين الشعبية	كافة المصادر	38.7% من القيمة CIF بما لا يقل عن 18.201 ريال سعودي للألف غطاء وبما لا يقل عن 7.215 ريال سعودي للكيلو جرام

*يتعين على الشركات التي ينطبق عليها رسم مكافحة إغراق فردي إضافة اسم الشركة المنتجة والشركة المصدرة في الفاتورة التجارية المرتبطة بشحنة التصدير للمملكة وذلك لتستفيد من هذا الرسم الفردي وإلا ستخضع هذه الشحنة لرسم مكافحة الإغراق العام بحسب دولة المنشأ/التصدير في الجدول.